التطبيقات الرقمية للزكاة:

دراسة تحليلية و اقتصادية حول النموذج المغربي

ذ. عبد السلام الحودار

جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الشريعة – فاس

ملخص:

يتناول هذا البحث التطبيقات الرقمية للزكاة باعتبارها تحولا أساسيا في المؤسسات المالية الإسلامية، من خلال بحث كيفية توظيف الرقمنة في تطوير مؤسسة الزكاة في المغرب، مع الحفاظ على الضوابط الشرعية ومعايير الحوكمة. واعتمدت الدراسة منهجا وصفيا تحليليا مدعوما بمقاربة مقارنة بين المغرب وتجارب رائدة، خاصة ماليزيا وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية، بالاستناد إلى الأدبيات العلمية المحكمة. وتبين النتائج أن الرقمنة تسهم في تحسين كفاءة تحصيل الزكاة عبر القنوات الرقمية، وخفض التكاليف الإدارية، وتسريع عملية التوزيع، مع بروز تحديات تقنية وقانونية وفقهية واجتماعية، من بينها ضعف الأطر التشريعية، والفجوة الرقمية، والإشكالات الفقهية المستجدة، مثل زكاة العملات المشفرة.

وتقترح الدراسة، في ضوء هذه النتائج، خارطة طريق قائمة على خمسة محاور لإنشاء منصة وطنية رقمية موحدة للزكاة، مندمجة مع البنوك التشاركية، بما يعزز كفاءة إدارة الزكاة وتحصيلها وتوزيعها، مع مراعاة الضوابط الشرعية ومتطلبات الحوكمة.

الكلمات الدالة: الزكاة الرقمية؛ الرقمنة؛ البنوك التشاركية؛ التكنولوجيا المالية الإسلامية؛ النموذج المغربي.

Abstract:

This study examines the digital applications of Zakat as a fundamental transformation in Islamic financial institutions, focusing on how digitalization can be leveraged to develop the Zakat institution in Morocco while preserving Sharia principles and governance standards. The study adopts a descriptive-analytical approach, supported by a comparative perspective between Morocco and leading experiences, particularly those of Malaysia, Indonesia, and Saudi Arabia, based on peer-reviewed academic literature. The findings indicate that digitalization contributes to improving the efficiency of Zakat collection through digital channels, reducing administrative costs, and accelerating the distribution process. However, several technical, legal, jurisprudential, and social challenges remain, including weak legislative frameworks, the digital divide, and emerging jurisprudential issues, such as Zakat on cryptocurrencies.

In light of these findings, the study proposes a five-pillar roadmap for establishing a unified national digital Zakat platform integrated with participatory banks. Such a platform would enhance the efficiency of Zakat management, collection, and distribution while ensuring compliance with Sharia principles and governance requirements.

Keywords: Digital Zakat; Digitalization; Participatory Banks; Islamic Fintech; Moroccan Model.

مقدمة:

شيء ما تغير في طريقة تعامل الناس مع أداء الزكاة، فلم يعد الأمر مقتصرا على تسليم مبلغ نقدي أو توزيع حصص عينية؛ فثمة من يُخرج زكاته الآن بضغطة على شاشة هاتفه، ويتابع وصولها في الوقت الفعلي. وهذا التحول، الذي بدا للوهلة الأولى مجرد تفصيل تقني، يفضي في حقيقته إلى إعادة رسم ملامح مؤسسة عريقة لها في تاريخ الإسلام مكانة راسخة[1].

ولعل ما يجعل هذا الموضوع جديرا بالبحث أنه يجمع في فضاء واحد متناقضات ظاهرية عدة: فقه كلاسيكي يُساءل العقد الذكي، ومجتمع تقليدي يُطلب منه أن يثق بخوارزمية، وتشريع وطني لا يزال يتلمس طريقه في هذه المنطقة الرمادية. وفي هذا الإطار، فإن موجة المبادرات الزكوية الرقمية التي اندلعت أثناء جائحة كوفيد-19 لم تكن استجابة ظرفية طارئة فحسب، بل أسّست لنمط جديد من التفاعل بين المزكّين والمنصات الإلكترونية[2].

وعلى صعيد دوافع اعتماد الزكاة الرقمية، أثبتت دراسة كسري ويونيار، المُجراة على عيّنة من المسلمين الإندونيسيين، أن النجاح في هذا الملف ليس تقنيا في جوهره، بل هو رهين بمدى جاهزية الخدمة ومستوى الوعي الزكوي لدى المستخدم[3]. وهذا يعني أن ضخّ التكنولوجيا دون بناء ثقافي موازٍ سيظل عملًا منقوصًا. وتكتسب هذه الملاحظة أهمية مضاعفة في السياق المغربي، حيث تسعى البنوك التشاركية — منذ صدور القانون رقم 103.12[4] — إلى ترسيخ حضورها المتنامي في مشهد مالي لا يزال يحمل جزءًا كبيرًا من تحفّظاته.

ومما يستوقف الباحث في هذا الملف أيضًا أن الدراسات الأكاديمية تعيد باستمرار إلى الواجهة مسألة الثقة[5]؛ فحين تغيب الثقة في المؤسسة الزكوية لا تتراجع أعداد المزكّين والمستفيدين على حدٍّ سواء فحسب، بل تتشوّه أيضًا

---

[1] يوسف القرضاوي، فقه الزكاة: دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، ط. 24، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2000، ج. 1، ص. 37 وما بعدها.

[2] Bin-Nashwan, S.A. (2022). Toward diffusion of e-Zakat initiatives amid the COVID-19 crisis and beyond. Foresight, 24(2), pp. 141–158. https://doi.org/10.1108/FS-08-2020-0082

[3] Kasri, R.A. & Yuniar, A.M. (2021). Determinants of digital zakat payments: lessons from Indonesian experience. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 12(3), pp. 362–379. https://doi.org/10.1108/JIABR-08-2020-0258

[4] Bank Al-Maghrib. (2014). Loi n° 103-12 relative aux établissements de crédit et organismes assimilés, Dahir n° 1-14-193 du 24 décembre 2014, Rabat. https://www.bkam.ma

[5] Bin-Nashwan, S.A., Abdul-Jabbar, H. & Aziz, S.A. (2021). Does trust in zakat institution enhance entrepreneurs' zakat compliance? Journal of Islamic Accounting and Business Research, 12(5), pp. 768–790. https://doi.org/10.1108/JIABR-09-2020-0282

صورة المؤسسة في وعي المجتمع. وقد كشفت المراجعات البيبليومترية الأخيرة للأدبيات الزكوية أن الرقمنة باتت تحتل موقعًا متصدّرًا في اهتمامات الباحثين[1]، وهو ما يدفعنا بدورنا إلى الخوض في هذه المسألة بعينٍ نقدية لا بحماسة عمياء.

إشكالية البحث

لو أردنا صياغة إشكالية هذا البحث في سؤال واحد صريح لقلنا: كيف يمكن للتطبيقات الرقمية أن تُطوّر مؤسسة الزكاة في المغرب دون أن تدفع ثمن ذلك تنازلاتٍ في الضوابط الشرعية أو إهمالًا لمتطلبات الحوكمة؟ وهو سؤال يبدو للوهلة الأولى تقنيًّا، لكنه في جوهره سؤال عن علاقة الحداثة بالموروث داخل منظومة مالية إسلامية. ومن هذا السؤال الجامع تتفرع أسئلة فرعية لا غنى عنها:

- ما الإطار المفاهيمي والشرعي الضابط للزكاة في الزمن الرقمي؟
- أين وصل الاجتهاد الفقهي المعاصر في المستجدات الزكوية الرقمية؟
- وهل يملك المغرب فعلًا من المقومات المؤسسية والتقنية ما يؤهله لهذا التحول؟
- وما العلاقة الفعلية — لا النظرية — بين البنوك التشاركية ومنظومة الزكاة الرقمية؟

أهداف البحث

لا يطمح هذا البحث إلى أن يكون استعراضا موسوعيا لكل ما كُتب في الزكاة الرقمية، بل يسعى إلى غايات محددة: قراءة التجارب الدولية الناضجة بعينٍ تنتقي الدرس ولا تستنسخ النموذج؛ واستجلاء معالم الاجتهاد الفقهي المعاصر في المستجدات الزكوية الرقمية بما يشمل زكاة العملات المشفرة؛ وقياس الأثر الاقتصادي الفعلي للرقمنة على كفاءة التحصيل والتوزيع؛ والوقوف بصدق على التحديات الخاصة بالسياق المغربي دون تجميل أو تهويل؛ ثم اقتراح تصور مؤسسي قابل للتطبيق، لا تصورٍ معلَّق على جدار النوايا.

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي مدخلًا رئيسيًّا، غير أنه لم يكتفِ بذلك؛ إذ لجأ إلى المقاربة المقارنة لإضاءة الواقع المغربي من خلال مرآة التجربة الدولية، واستدعى المنهج الاستنباطي الفقهي حين اقتضى الأمر تحليل

[1]Alshater, M.M., Saad, R.A.J., Abd. Wahab, N. & Saba, I. (2021). What do we know about zakat literature? A bibliometric review. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 12(4), pp. 544–563. https://doi.org/10.1108/JIABR-07-2020-0208

النصوص الشرعية وقرارات المجامع[1]، ووظّف منهج دراسة الحالة حين أراد التعمق في الواقع المغربي بتفاصيله. ولم يُكتفَ بمصدر واحد في جمع المادة العلمية، بل جرى الاستناد إلى قواعد البيانات الأكاديمية المحكَّمة المتعددة: deralEm، وScopus، وWeb of Science.

خطة البحث

ينتظم هذا البحث في أربعة مباحث: يؤسس الأول للإطار النظري والمفاهيمي والشرعي؛ ويستعرض الثاني التجارب المعاصرة وآلياتها وآثارها الاقتصادية؛ ويشخّص الثالث النموذج المغربي ويقارنه بالتجارب الرائدة؛ ويحلل الرابع التحديات ويستشرف آفاق التطوير، قبل خاتمة تجمع النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفهومي للرقمنة في مؤسسة الزكاة

كل بحث علمي جاد يقوم على تمييز أوّلي للمفاهيم — وهو ما يسميه المنهجيون بـ«الإطار النظري»؛ وقد يوحي هذا المسمى بأنه مجرد إجراء شكلي، في حين أنه في الحقيقة الخطوة التي تحدد طبيعة كل ما يأتي بعدها. وفي سياق هذا البحث، يأتي هذا المبحث الأول ليرسي الأسس التي تفسّر كيف تحولت الرقمنة من مجرد أداة تقنية إلى استراتيجية شاملة تعيد صياغة وظيفة مؤسسة الزكاة داخل الاقتصاد الإسلامي المعاصر.

فالرقمنة ليست مجرد استبدال الورق بالشاشة؛ هذه الجملة القصيرة تختصر ما يحتاج عادة إلى صفحات للتوضيح. إنها تحول بنيوي يمس طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والشرعية في آن واحد. وفي مجال الزكاة تحديدا، أصبحت التقنيات الرقمية — من بلوكتشين وذكاء اصطناعي ومدفوعات فورية — قادرة على معالجة إشكاليات تاريخية مزمنة: بطء التحصيل، وارتفاع التكاليف الإدارية، وضعف الشفافية، وصعوبة الاستهداف الدقيق للمستحقين. بيد أن هذا التحول يثير تساؤلات جوهرية لا تنتهي بإجابات قاطعة: هل تتوافق هذه التقنيات فعلا مع مقاصد الشريعة، أم أن ثمة توترا خفيًا بين منطق الخوارزمية ومنطق الفقه؟

ويسعى هذا المبحث إلى الإجابة عن هذه التساؤلات عبر ثلاثة مطالب: يناقش الأول مفهوم الرقمنة وتجلياتها في الاقتصاد الإسلامي، مع التوقف عند الفرق الحاسم بين «التحويل الرقمي» (Digitization) و«الرقمنة» (Digitalization) — وهو فرق يبدو لغويًا لكنه استراتيجي؛ ويستعرض الثاني الإطار الشرعي للزكاة في زمن الرقمنة، بما يشمل المواقف

[1] مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات المجمع في المسائل المالية المعاصرة، منشورات المجمع، جدة، 2022.

الفقهية المعاصرة من زكاة العملات المشفرة والدفع الإلكتروني، استنادا إلى معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وفتاوى المجامع الفقهية؛ أما الثالث فيتتبع تطور مؤسسة الزكاة في المغرب تاريخيا، من العصر الإدريسي إلى التحولات التشريعية الحديثة وفق القانون رقم 103.12.

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة وتجلياتها في الاقتصاد الإسلامي

الرقمنة في سياقها الإسلامي ليست مجرد استبدال الورق بالشاشة؛ فهذا تبسيط مضلل. ما تفعله الرقمنة في حقيقتها هو أنها تعيد التفكير في بنية العملية ذاتها من الجذر — وهذا هو الفارق الجوهري الذي يغفل عنه كثير ممن يتناولون الموضوع بنظرة سطحية. ويفرق الأدب الأكاديمي في هذا الصدد بين «التحويل الرقمي» بوصفه نقلا للمعطيات من الدعامة الورقية إلى الدعامة الإلكترونية، و«الرقمنة» بوصفها إعادة هندسة للعمليات والنماذج التشغيلية ذاتها[1].

وفي المؤسسات المالية الإسلامية تظهر هذه الإعادة على ثلاثة مستويات غير منفصلة: مستوى تشغيلي يبسط الإجراءات ويحررها من الروتين اليدوي (أتمتة العمليات)؛ ومستوى خدمي يعيد تصميم تجربة المستخدم من الألف إلى الياء (تطوير منصات رقمية للخدمات المالية الإسلامية)؛ ومستوى استراتيجي يعيد رسم خريطة الفاعلين ومجالات نفوذهم (إعادة هيكلة النماذج التشغيلية). وقد بيّنت المراجعات الحديثة أن توظيف أدوات كالبلوكتشين والذكاء الاصطناعي في إدارة الزكاة يحقق مكسبا مزدوجا: رفع الكفاءة وترسيخ الشفافية في آن واحد[2].

أما تقنيات التمويل الإسلامي الرقمي فطيفها أوسع مما قد يُتصور: سلاسل الكتل (Blockchain)، والعقود الذكية التي تنفذ دون وسيط بشري، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والمدفوعات الفورية، والتمويل الجماعي. وقد تصدّرت هذه التقنيات الاهتمام البحثي لسبب وجيه: أنها تعالج بدقة ما عجزت عنه المؤسسة التقليدية من قصور في الوصول والشفافية[3].

والحجة الاقتصادية لصالح الرقمنة الزكوية مبنية على ثلاثة أعمدة يصعب دحضها: أولها ضغط التكاليف الذي يقلص الفاقد الإداري لصالح المستحقين، وثانيها الشفافية التي تعيد للمؤسسة ثقة المزكّين المحجمين، وثالثها الوصول

[1]Fazial, F., Ishak, M.M.M., Taher, M.S.I.M. & Ghazali, N. (2025). Enhancing Zakat Management Through Digitalization: A Literature Review on Emerging Technologies and Best Practices. Journal of Management, 10(38), pp. 64–86. https://www.researchgate.net/publication/391510697

[2]Rafiki, A., Syahrial, H. & Andika, S. (2024). A Review on Digital Zakat Management Research. Information Management and Business Review, 16(3(I)S), pp. 167–174. https://doi.org/10.22610/imbr.v16i3(I)S.4051

[3]Fazial, F. et al. (2025). Enhancing Zakat Management Through Digitalization, op. cit.

الجغرافي الموسَّع الذي يُدخل إلى المنظومة فئات ظلت تاريخيا على هامشها. وتبقى الثقة — وهذا ما تؤكده الدراسات مرارا — المفتاح الذي يفتح هذه الأبواب أو يغلقها[1].

المطلب الثاني: الإطار الشرعي للزكاة في زمن الرقمنة

سؤال المشروعية الشرعية لأداء الزكاة إلكترونيا محسوم في جوهره لدى جمهور الفقهاء المعاصرين، وإن ظلت تفاصيله موضع نقاش. فالأداة التقنية، في نظر أغلبهم، لا تمس جوهر الزكاة المتمثل في انتقال الملكية وصحة النية، وهما أمران يتحققان بالوسيلة الرقمية كما يتحققان بالتسليم التقليدي. ويستند هذا الموقف إلى قاعدة فقهية راسخة مفادها أن الوسائل تأخذ أحكام مقاصدها[2].

وتعد المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) الإطار المرجعي الأبرز في هذا الشأن، إذ تنظم الجوانب الشرعية لعمليات الزكاة في مختلف صورها[3]. بيد أن مسألة العملات المشفرة كسرت هذا التوافق النسبي وأعادت التباين إلى الواجهة؛ فالفقهاء ينقسمون فيها بين من يُلحقها بالأثمان ومن يعدّها من عروض التجارة، وهو خلاف له آثار عملية لا يمكن تجاهلها في تحديد النصاب وطريقة الاحتساب[4]. وقد خلصت دراسة منيزة وآخرين إلى أن ثمة مجالا فقهيا لدفع الزكاة من العملات المشفرة شريطة التحقق من مطابقتها للمعايير الشرعية، وهو ما يقترب مما ذهب إليه المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في قراره بشأن هذه المسألة[5].

ويمكن تصنيف المسائل الفقهية المستجدة في أربعة محاور تستحق التأمل المتجدد: أولها صحة الدفع الرقمي، وما إذا كان إيصاله الإلكتروني يُبرئ الذمة قانونا وشرعا؛ وثانيها الحكم على زكاة الأصول الرقمية والعملات المشفرة التي دخلت في ثروات كثيرين قبل أن يدخلها الفقه؛ وثالثها إشكالية الزكاة المجدولة آليا ومسألة النية — هل تنعقد مرة واحدة عند إعداد الجدول الزمني، أم لا بد من تجديدها في كل مرة؟؛ ورابعها التحقق الرقمي من أهلية المستفيدين، وهي مسألة تمس صميم الرقابة الشرعية[6].

---

[1] Bin-Nashwan, S.A. et al. (2021). Does trust in zakat institution enhance entrepreneurs' zakat compliance?, op. cit.

[2] وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج. 3: الزكاة، دار الفكر، دمشق، 2008، ص. 1788 وما بعدها (بتصرف).

[3] AAOIFI. (2017). Shari'ah Standards, Standard No. 35: Zakah. Manama: Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.

[4] Muneeza, A., Bin-Nashwan, S.A., Abdel Moshin, M.I., Mohamed, I. & Al-Saadi, A. (2023). Zakat payment from cryptocurrencies and crypto assets. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 16(3), pp. 482–497. https://doi.org/10.1108/IMEFM-12-2021-0487

[5] المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، قرار رقم 22/3 بشأن زكاة العملات المشفرة، منشورات المجلس، دبلن، 2021.

[6] Bin-Nashwan, S.A. (2024). Will Muslims integrate an Islamic accounting principle (zakat) into the financial paradigm reshaped by cryptocurrencies? Journal of Financial Reporting and Accounting, ahead-of-print. https://doi.org/10.1108/JFRA-04-2024-0201

وفيما يخص المنصات الزكوية الرقمية المغربية، يعد المجلس العلمي الأعلى الجهةَ المرجعية للرقابة الشرعية على عمل البنوك التشاركية وفق القانون رقم 103.12 والمنشور التنظيمي الصادر عن بنك المغرب[1]؛ ومؤدى ذلك أن أي منظومة زكوية رقمية مغربية ستحتاج بالضرورة إلى تأطير هذا المجلس لها. ويستدعي تطوير هذه المنظومة تضافر الاجتهاد الشرعي مع متطلبات الفضاء التقني لضمان الملاءمة مع الشريعة والقانون معا. وقد أثارت دراسة بن نشوان في هذا الصدد تساؤلات جوهرية لا يمكن التهرب منها حول الفجوة بين الفقه الكلاسيكي ومتطلبات الاقتصاد الرقمي المتسارع، وهي فجوة حقيقية وليست وهما أكاديميا[2].

المطلب الثالث: تطور مؤسسة الزكاة في المغرب عبر التاريخ

لمؤسسة الزكاة في المغرب جذور راسخة تمتد إلى عهد الدولة الإدريسية، حين كانت تجمع تحت إشراف الدولة وتُوزع وفق ضوابط الفقه المالكي الذي هيمن على المشهد الفقهي المغربي عبر قرون. وقد شهدت المؤسسة الزكوية تحولات مؤسسية متعاقبة عبر الدول المتوالية، غير أنها في مرحلة الحماية وما تلاها فقدت طابعها المؤسسي الرسمي وتراجعت إلى الممارسة الفردية غير المنظمة[3].

ومع مطلع الألفية الثالثة، انطلقت الدولة المغربية في مسيرة التأطير المؤسسي للزكاة بصورة تدريجية حذرة، دفعتها متطلبات التنمية الاجتماعية وضرورات التوافق مع منظومة الحوكمة المالية الدولية. ويمثل صدور القانون رقم 103.12 سنة 2014 وترخيص البنوك التشاركية سنة 2017 منعطفا تشريعيا بالغ الأهمية في مسيرة التحديث المالي الإسلامي المغربي[4]؛ وهو ما يعني أن التحولات التشريعية التدريجية وضعت المغرب أمام فرصة حقيقية لتطوير منظومة مؤسسية زكوية متكاملة في أفق رقمي.

وفي المشهد الراهن تتوزع الفاعلية المؤسسية الزكوية في المغرب على أكثر من جهة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية التي تشرف على القطاع الديني؛ ومؤسسة محمد الخامس للتضامن التي تنظم حملات موسمية للزكاة في رمضان؛ وجمعيات المجتمع المدني الفاعلة في العمل الخيري والزكوي؛ والبنوك التشاركية المرخصة منذ 2017. وتفيد التقديرات

[1]Bank Al-Maghrib. (2018). Circulaire n° 5/W/2017 relative aux conditions d'exercice de l'activité des banques participatives, Rabat: Bank Al-Maghrib.

[2]Bin-Nashwan, S.A. (2024). Will Muslims integrate an Islamic accounting principle (zakat)..., op. cit.

[3]Mouna, R. (2025). Participative Banking in Morocco: History, Impact, and Challenges. International Journal of Research in Economics and Finance, 2(4), pp. 17–30. https://doi.org/10.71420/ijref.v2i4.87

[4]Adraoui, M. & Bazi, M. (2025). The Rise of Participatory Finance in Morocco: Achievements, Challenges and Future Prospects. RMd – Economics, Management & Social Sciences, 2(2), pp. 195–218. https://doi.org/10.23882/emss25183

الاقتصادية المتداولة بأن حجم الزكاة المحتمل في المغرب يتراوح بين ملياري وأربعة مليارات درهم سنويا، غير أن المحصل المنظم منها لا يتجاوز جزءا ضئيلا من هذا الحجم؛ وهي تقديرات تحتاج إلى دراسة ميدانية وطنية تضبطها بدقة أكبر.

خلاصة المبحث الأول

ثمة خلاصة واحدة تفرض نفسها في ختام هذا المبحث، مفادها أن الرقمنة ليست أداة تقنية عابرة يمكن إضافتها إلى المنظومة الزكوية أو حذفها منها دون أن يتغير شيء جوهري، بل هي إعادة تشكيل كاملة لطريقة عمل مؤسسة الزكاة وعلاقتها بالمزكين والمستفيدين والمجتمع.

أما عن مضمون المطالب الثلاثة، فقد أوضح الأول أن الرقمنة تتجاوز التحويل الرقمي البسيط إلى إعادة هيكلة استراتيجية تستفيد من البلوكتشين والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتحقيق كفاءة لا يمكن بلوغها بالوسائل التقليدية. وكشف الثاني أن الفقه الإسلامي، خلافا لما يُتصور من جمود، يملك أدوات مرنة للتعامل مع هذه المستجدات، مستندا إلى مقاصد الشريعة في التيسير وصيانة المال والعدل، مع فتاوى تجيز الدفع الإلكتروني واستخدام العقود الذكية بشروط ضبطها العلماء. وتتبع الثالث مسارا تاريخيا طويلا من العصر الإدريسي إلى القانون 103.12 وترخيص البنوك التشاركية سنة 2017، ليبين أن المغرب لا يبدأ من الصفر بل يقف على قاعدة مؤسسية يحتاج إلى تفعيلها رقميا.

وتبقى الهوة قائمة بين الإمكانات الكامنة وما يُحصَّل فعلا؛ وهذه الهوة هي التحدي الحقيقي، والإطار النظري الذي رسّخه هذا المبحث هو الخطوة الأولى نحو معالجتها.

المبحث الثاني: التجارب المعاصرة في تطبيق فريضة الزكاة رقميا

وحدها النظرية لا تقنع أحدا. هذه الحقيقة البسيطة هي ما يجعل هذا المبحث ضروريا بعد ما رسخه المبحث الأول من أسس نظرية وشرعية؛ فلا يكفي القول إن الرقمنة تحسن أداء مؤسسة الزكاة، بل يتعين إثبات ذلك بتجارب موثقة، وأرقام قابلة للمقارنة، وتجارب فشل لا يقل التعلم منها أهمية عن تجارب النجاح.

ويتوقف هذا المبحث، قبل أن يصل إلى تقييم النموذج المغربي، عند ثلاثة نماذج عالمية صار لها حضور أكاديمي موثق: التجربة الماليزية بمنصاتها الإلكترونية المرتبطة بالمجالس الدينية للولايات، والتجربة الإندونيسية بهيكلها اللامركزي القائم على الوكالة الوطنية ومؤسسات الزكاة الأهلية، والتجربة السعودية بمنصتي «إحسان» و«زكاتي». وقد

تحقق لهذه التجارب نمو ملحوظ في التحصيل الرقمي وتخفيض مهم في التكاليف[1]، وإن كان ينبغي الحذر من تعميم نتائجها خارج سياقاتها المؤسسية الخاصة.

ومما يستحق التنويه أن الدرس الأهم من هذه التجارب ليس تقنيا بالضرورة؛ فقد أثبتت التجارب الثلاث أن التقنية وحدها، مهما بلغت دقتها، لا تحقق النجاح دون ثلاثة شروط مجتمعة: ثقة المجتمع في المؤسسة الزكوية، وتكاملها مع المنظومة المصرفية الإسلامية، والتوازن المحسوب بين الابتكار التقني والالتزام الشرعي. وهي دروس ينبغي أن يضعها النموذج المغربي نصب عينيه، إذ يبدو، والتعبير هنا انطباع بحثي لا حكم قاطع، في مرحلة انتقالية تحتاج إلى إرادة واضحة لتجاوزها.

المطلب الأول: الزكاة الرقمية — الأطر والآليات

النموذج الرقمي للزكاة ليس أداة واحدة، بل هو منظومة تتقاطع فيها ثلاثة أطر لا يقوم أحدها دون الآخرين: الإطار التقني الذي يحدد البنية التحتية الرقمية من منصات وتطبيقات وبروتوكولات أمان؛ والإطار المؤسسي الذي ينظم الجهات المشغلة وأدوارها؛ والإطار الشرعي الذي يرسي معايير التوافق مع الفقه الإسلامي. وما تكشفه مراجعة الأبحاث الحديثة في هذا الشأن أن التحديات التقنية وفجوات البنية التحتية تظل أبرز العوائق أمام توسع الزكاة الرقمية في الدول النامية[2].

والحد الأدنى التقني الذي لا يُستغنى عنه لإنجاح هذا النموذج يشمل: منصة آمنة تعمل على المتصفح والهاتف معا؛ وبوابات دفع متعددة تتيح التحويل والبطاقة والمحفظة الرقمية؛ وقاعدة بيانات مشفرة للمزكين والمستفيدين؛ وآلية تحسب النصاب آليا بحسب طبيعة الأموال؛ ونظام تتبع يمكِّن المزكي من معرفة أين ذهبت زكاته. وهذه المكونات ليست ترفا تقنيا، بل هي شروط الاستدامة والمصداقية.

[1]Saad, R.A.J., Ahmi, A., Sawandi, N. & Abdul Aziz, N.M. (2023). Zakat administration reformation towards an effective and efficient zakat revenue generation. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 14(8), pp. 1232–1260. https://doi.org/10.1108/JIABR-05-2021-0151

[2]Fazial, F. et al. (2025). Enhancing Zakat Management Through Digitalization, op. cit.

وتتباين أنماط هذا النموذج تبعا لدرجة اندماجه المؤسسي: فثمة المنصة المستقلة التي تعمل بمعزل عن الجهاز المصرفي؛ والخدمة المدمجة ضمن تطبيقات البنوك الإسلامية؛ ثم المنصة الحكومية الموحدة الجامعة، وهي الأكثر نضجا وكفاءة، وهي نفسها ما تجسده ماليزيا في تجربتها الموثقة والمدروسة[1].

المطلب الثاني: التطبيقات الرقمية لجمع الزكاة وتوزيعها

أحدثت التطبيقات الرقمية تحولا جذريا في منظومة جمع الزكاة وتوزيعها، بات معه التساؤل مشروعا عن مدى ما تحقق فعليا من هذا التحول. ففي مستوى التحصيل، مكنت المنصات الرقمية من الانتقال نحو نمط متعدد القنوات يشمل بوابات الإنترنت، وتطبيقات الهواتف الذكية، والخدمات المصرفية الإلكترونية، والدفع عبر رمز الاستجابة السريعة (QR Code). وقد حددت دراسة كسري وسوسيانتي جملة من المحددات الرئيسية لنية الدفع الزكوي الرقمي، أبرزها: جاهزية الخدمة، والثقة في المؤسسة، والوعي الزكوي، والتأثير الاجتماعي[2].

ولتقنية البلوكتشين مكانة خاصة في هذا المشهد، تستمد قيمتها من ثلاث خصائص جوهرية: أنها تنشئ سجلا لا يمكن التلاعب به؛ وتوظّف العقود الذكية لأتمتة التوزيع وفق شروط شرعية محددة مسبقا؛ وتعزز الثقة عبر اللامركزية التي تلغي نقطة الفشل الواحدة. وتذهب دراسة أحمد وزكريا إلى أبعد من الجانب التقني، لتقدم تحليلا فقهيا مفاده أن هذه التقنية لا تتعارض مع مقاصد الشريعة، بل تخدمها في الشفافية والعدل[3].

وعلى صعيد التطبيق الفعلي الموثق، تناولت دراسة خيري وآخرين تطوير نظام بلوكتشين لجمع الزكاة في السياق الماليزي، وخلصت إلى أن هذه التقنية تقلّص تكاليف التشغيل وتعزز الشفافية بصورة قابلة للقياس[4]. وفي السياق نفسه، حددت دراسة عفيفة وآخرين شرطين لاعتماد هذه التقنية في دفع الزكاة، هما: الجاهزية التقنية والثقة في المنظومة[5].

---

[1]Saad, R.A.J. et al. (2023). Zakat administration reformation..., op. cit.

[2]Kasri, R.A. & Sosianti, M.W. (2023). Determinants of the intention to pay zakat online: the case of Indonesia. Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, 9(2), pp. 275–294. https://doi.org/10.21098/jimf.v9i2.1664

[3]Ahmed, I.T.A. & Zakaria, B.M.S. (2021). Using Blockchain for Managing Zakat Distribution: A Juristic Analytical Study. Al Hikmah International Journal of Islamic Studies and Human Sciences, 4(2), pp. 1–25. https://doi.org/10.46722/hkmh.4.2.21b

[4]Khairi, K.F., Laili, N.H., Sabri, H., Ahmad, A., Pham, V.H. & Tran, M.D. (2023). The development and application of the zakat collection blockchain system. Journal of Governance & Regulation, 12(1), pp. 294–306. https://doi.org/10.22495/jgrv12i1siart9

[5]Afifah, K., Abu-Hussin, M.F. & Zafar, M.B. (2025). Transforming Islamic social finance: determinants of blockchain technology adoption for zakat payment. Journal of Islamic Accounting and Business Research, ahead-of-print. https://doi.org/10.1108/JIABR-08-2024-0283

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للزكاة الرقمية

لفهم ما تُحدثه الرقمنة اقتصاديا في منظومة الزكاة، لا بد من التمييز بين مستويين: مستوى الكفاءة الداخلية للمؤسسة الزكوية، ومستوى الأثر الأشمل على التوزيع ومكافحة الفقر. فعلى الصعيد الأول، ثمة شبه اتفاق في الأدبيات على أن الانتقال من القنوات التقليدية إلى الرقمية يقلّص التكاليف الإدارية ويختصر الزمن الفاصل بين استلام الزكاة وإيصالها إلى مستحقيها[1]. وعلى الصعيد الثاني، تبين أن الزكاة حين توجه نحو مشاريع إنتاجية، بدل توزيع استهلاكي آني، تحسّن رفاه المستفيدين تحسينا حقيقيا ومستداما على المدى المتوسط والبعيد[2].

وما تتيحه الرقمنة هنا شيء لم تستطعه المنظومة التقليدية: ربط قرار التوزيع ببيانات اجتماعية واقتصادية دقيقة، مما يحوّل الزكاة من إعانة تمنح بحكم الحاجة المعلنة إلى أداة تنمية توجه بحكم الحاجة المشخصة؛ وهذا في حد ذاته تحول نوعي يستحق أن يسلط عليه الضوء.

الجدول رقم (1): الأثر الاقتصادي للرقمنة على منظومة الزكاة

الأثر الاقتصادي	قبل الرقمنة	بعد الرقمنة
التكاليف الإدارية	مرتفعة (نسبة كبيرة من الحصيلة)	مخفَّضة بشكل ملحوظ
سرعة الوصول إلى المستفيدين	أسابيع إلى أشهر	ساعات إلى أيام
دقة الاستهداف	محدودة (تقديرية ذاتية)	أدق (بيانات وخوارزميات)
الشفافية والمساءلة	جزئية	شاملة (بلوكتشين)
التوظيف الإنتاجي	محدود	موجَّه ومهيكَل

[1]Saad, R.A.J. et al. (2023). Zakat administration reformation..., op. cit.

[2]Mawardi, I., Widiastuti, T., Al Mustofa, M.U. & Hakimi, F. (2023). Analyzing the impact of productive zakat on the welfare of zakat recipients. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 14(1), pp. 118–140. https://doi.org/10.1108/JIABR-05-2021-0145

الأثر الاقتصادي	قبل الرقمنة	بعد الرقمنة
الامتثال الزكوي	مرتبط بالعلاقة الشخصية	أوسع بفضل التيسير الرقمي

المصدر: من إعداد الباحثين استنادًا إلى الأدبيات المشار إليها في هذا المطلب.

خلاصة المبحث الثاني

ما الذي يمكن الجزم به بعد استعراض هذه التجارب الدولية؟ الجواب: أقل مما يوحي به الحماس الأكاديمي، وأكثر مما يتصوره المتشككون. فالتجارب الدولية أثبتت أن الرقمنة الزكوية تحقق تحسنا فعليا في الكفاءة التشغيلية وخفضا في التكاليف الإدارية، وأنها توسع نطاق الامتثال الزكوي توسعا حقيقيا؛ لكن هذه النتائج تشترط سياقا مؤسسيا وتشريعيا واجتماعيا لا تحمله التقنية بمفردها.

وما كشفه هذا المبحث في مساره التحليلي يمكن اختصاره في صورة واحدة: الزكاة الرقمية الناجحة تعتمد على البلوكتشين والذكاء الاصطناعي للشفافية والتتبع، لكنها تعتمد أكثر على الثقة التي لا تبنيها التقنية وحدها. وقد سرّعت المنصات الرقمية عمليات التوزيع من أسابيع إلى ساعات، وهذا إنجاز حقيقي لا ينبغي الاستهانة به.

وللمغرب من هذه التجارب استفادة متعددة الاتجاهات: فالنموذج الماليزي يبرز قيمة التوحيد المؤسسي، والنموذج الإندونيسي يقدم اللامركزية المقننة بوصفها خيارا وسطا بين المركزية المطلقة والتشتت الكامل، والنموذج السعودي يذكر بأن ربط المنصة الزكوية بمنظومة الهوية الرقمية الحكومية يضاعف فاعليتها. وإن كانت هذه النماذج لا تنقل بنسخ مباشر، فإنها تقدم مبادئ إرشادية يحكمها السياق المغربي الخاص.

المبحث الثالث: النموذج المغربي في الزكاة الرقمية ومقارنته بالتجارب الرائدة

هنا، في هذا المبحث الثالث، يواجه البحث اختباره الحقيقي؛ فقد بنى المبحث الأول أطره النظرية والشرعية، وقدم المبحث الثاني تجارب دولية ناجحة. والسؤال الذي لا يمكن تجنبه الآن: ما الذي يحدث فعلا في المغرب؟

الجواب المختصر -قبل التفصيل- هو: واقع واعد يعاني من تشتت مؤسسي وغياب خارطة طريق. فالمغرب يمتلك بنوكا تشاركية نشطة منذ 2017، وبنية تحتية رقمية متقدمة بمقاييس المنطقة، وسندا شرعيا يجيز الدفع الإلكتروني

للزكاة — وهذه مقومات لا تمتلكها كثير من الدول الإسلامية. لكنه في المقابل يعاني من تعدد الجهات المشرفة على الزكاة وضعف التنسيق بينها، وغياب منصة وطنية موحّدة تسع هذه الإمكانات.

وتكتسب المقارنة مع التجربة الماليزية، التي حققت تكاملا مؤسسيا ورقميا نادر المثيل، قيمتها من أنها لا تقدم هنا مرآة للخجل ولا نموذجا للتقليد الأعمى، بل أداة تحليلية تساعد على تشخيص الفجوات وتحديد الأولويات. فالفجوة بين المغرب وماليزيا، وإن كانت واسعة في مؤشرات المركزية المؤسسية والتكامل الرقمي والربط الضريبي، تبقى قابلة للتقليص، شريطة أن تسبق الإرادة السياسية أداء التقنية لا العكس.

ويتوزع هذا المبحث على أربعة مطالب: الأول لتشخيص الواقع المغربي مؤسسيا وتشريعيا ورقميا، والثاني لإجراء المقارنة وفق مصفوفة تحليلية متعددة المعايير، والثالث لبيان دور البنوك التشاركية في هذه المنظومة، والرابع لاستخلاص الدروس القابلة للتطبيق الفعلي في السياق المغربي.

المطلب الأول: تشخيص و اقع منظومة الزكاة الرقمية في المغرب

- أولا: البنية المؤسسية والقانونية

المشكلة الجوهرية في الهيكل المؤسسي الزكوي المغربي ليست غياب الجهات الفاعلة، بل وفرتها غير المنظمة؛ فثمة جهات متعددة تعمل في الفضاء ذاته دون تنسيق حقيقي، مما ينتج تشتتا بنيويا يُضعف أي جهد رقمي قبل أن ينطلق. وهذه الوضعية لم تتغير جوهريا رغم ما أحدثه القانون رقم 103.12 من تحول في قطاع التمويل الإسلامي[1]. وتبين دراسة نادر والعريف أن البنوك التشاركية المغربية لا تزال تمثل نسبة متواضعة من إجمالي الأصول المصرفية رغم المناخ التنظيمي الملائم، مما يعكس تحديات الاعتماد والثقة التي تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي بعامة[2].

- ثانيا: مؤشرات البيئة الرقمية المغربية

المغرب ليس في نقطة الصفر رقميا؛ فثمة بنية تحتية للمدفوعات الإلكترونية ممثلة في مركز النقديات البنكية (CMI)، وحضور ملموس على خريطة مؤشرات الحكومة الرقمية الأفريقية، وانتشار متنامٍ لتطبيقات الهواتف الذكية في

[1]Bank Al-Maghrib. (2014). Loi n° 103-12, op. cit.

[2]Nadir, S. & El Arif, F.Z. (2025). Attractiveness of Participatory Banks in Morocco: Challenges and Perspectives. International Journal of Islamic Finance and Sustainable Development, 17(4), pp. 54–77. https://doi.org/10.55188/ijifsd.v17i4.1165

القطاع المصرفي. لكن -وهذا «لكن» مهم- الفجوة الرقمية بين المدن والبوادي حقيقة قائمة، وهي فجوة لا تستطيع أي منصة زكوية أن تتجاهلها إن أرادت أن تكون شاملة حقا، لا مجرد خدمة نخبوية للمتصلين رقميا.

- ثالثا: تقييم المبادرات الرقمية الزكوية القائمة

لا تزال المبادرات الرقمية الزكوية المغربية متفرقة وغير مندمجة، في غياب رؤية وطنية موحّدة. ويخلص أدراوي وبازي إلى أن المغرب يمتلك مقومات حقيقية لتطوير قطاع التمويل الإسلامي، لكنه يحتاج إلى إرادة سياسية واضحة واستراتيجية وطنية متكاملة، خاصة في مجال التقنين والتنسيق المؤسسي[1].

المطلب الثاني: المقارنة بين النموذج المغربي والتجربة الماليزية الرائدة

- أولا: معالم التجربة الماليزية الرائدة

حين تريد أن تدرك كيف يمكن أن تبدو منظومة زكوية رقمية ناضجة، فإن ماليزيا هي المرجع المناسب، لا لأنها مثال لا يُنتقد، بل لأنها الأكثر توثيقا والأقرب إلى الاكتمال. أربعة عشر مجلسا دينيا إسلاميا على مستوى الولايات تعمل وفق معايير وطنية موحدة، مع تطبيقات ذكية لجمع الزكاة، ومنصات مرتبطة بالمنظومة الضريبية، وهذا هو الهيكل الماليزي في خطوطه الكبرى. وتؤكد دراسة سعد وآخرين أن هذا المستوى من الكفاءة لا يأتي من التقنية وحدها، بل يستلزم منظومة حوكمة متكاملة تضم آليات مساءلة فاعلة ورقابة شرعية مواكبة[2].

[1]Adraoui, M. & Bazi, M. (2025). The Rise of Participatory Finance in Morocco, op. cit.

[2]Saad, R.A.J. et al. (2023). Zakat administration reformation..., op. cit.

ثانيا: مصفوفة المقارنة المغرب – ماليزيا

الجدول رقم (2): مصفوفة المقارنة بين النموذجين المغربي والماليزي

معيار المقارنة	المغرب	ماليزيا
البنية المؤسسية	متعددة وغير مندمجة	مؤسسية ومنسقة وطنيا
الإطار التشريعي الزكوي	قيد التطوير	متكامل ومقنن
الحضور الرقمي	مبادرات متفرقة	منظومة وطنية موحدة
البلوكتشين في الزكاة	تجارب مبدئية	نماذج مطبَقة ومقيَّمة
الربط بالمنظومة البنكية	جزئي (بنوك تشاركية)	تكامل شامل
الربط الضريبي بالزكاة	غائب	إعفاءات ضريبية للزكاة
التوظيف التنموي	محدود وغير مهيكَل	برامج تنموية منظَّمة
الرقابة الشرعية الرقمية	المجلس العلمي الأعلى	هيئات شرعية للولايات
مستوى النضج الرقمي	مرحلة ابتدائية	مرحلة متقدمة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الدراسات المشار إليها في هذا المبحث.

والقراءة المتأنية لهذه المصفوفة تكشف عن هوة واسعة بين النموذجين في مجمل المعايير، وأن المغرب يحتاج إلى مسار تطوير منهجي يستلهم من التجربة الماليزية دروسًا عملية دون إغفال خصوصيته[1]. ومع ذلك، فإن الفجوة قابلة للتقليص بشرط توافر إرادة سياسية حاسمة وخارطة طريق استراتيجية واضحة.

[1]Nadir, S. & El Arif, F.Z. (2025). Attractiveness of Participatory Banks in Morocco, op. cit.

المطلب الثالث: دور البنوك التشاركية وارتباطها بمنظومة الزكاة الرقمية

منذ انطلاق التشغيل الفعلي للبنوك التشاركية المغربية سنة 2017، إثر استكمال الإطار التنظيمي المرسى بالقانون 103.12، لا تزال هذه البنوك تمثل نسبة محدودة من إجمالي الأصول المصرفية رغم الإطار القانوني الملائم، إذ تواجه تحديات تتعلق بالوعي الديني والمنافسة مع البنوك التقليدية[1].

وتتقاطع البنوك التشاركية مع منظومة الزكاة الرقمية من خلال ثلاثة محاور عملية: احتساب زكاة الأموال المودعة وتقديم خدمة إخراجها مباشرة من الحسابات البنكية؛ وتمويل مشاريع الوقف الاستثماري من خلال أدوات الصكوك؛ وتطوير صيغ تمويلية تجمع بين الزكاة والقرض الحسن في دعم المشاريع الصغيرة. ويمثّل هذا النموذج التكاملي فرصة حقيقية لتطوير المنظومة الزكوية المغربية[2].

المطلب الرابع: الدروس المستفادة من التجارب الدولية الرائدة

أولا: النموذج الإندونيسي — اللامركزية الرقمية المقنَّنة

النموذج الإندونيسي مثير للاهتمام لأنه يقدم حلا وسطا بين إشكاليتين شائعتين: مركزية شديدة قد تقيد الابتكار وتبطئه، وتشتت كامل قد يفرز فوضى بلا نتائج. وتقوم الفكرة على توزيع الأدوار بين الوكالة الوطنية والمؤسسات الأهلية وفق إطار تنظيمي يقنن التنافس ويوجهه نحو الكفاءة؛ والنتائج موثقة: نمو ملحوظ في الحصيلة الزكوية وتحفيز حقيقي للإبداع الرقمي[3].

ثانيا: النموذج السعودي — التكامل مع الحكومة الرقمية

أما منصة «إحسان» الحكومية السعودية فتمثل نموذجا متقدما للتكامل الشامل، إذ تجمع خدمات زكوية متكاملة مرتبطة بمنظومة الهوية الرقمية ومنصة المدفوعات الحكومية. وقد رصدت دراسة بن نشوان أن أنظمة الزكاة

[1]Mouna, R. (2025). Participative Banking in Morocco, op. cit.

[2]Battanta, L. (2025). Islamic Finance in Morocco: The Participatory Banking System. European Journal of Islamic Finance. https://boa.unimib.it/retrieve/20220f59-40fa-47e2-b5f7-1cb11acdfdeb/Battanta-2025-EJIF-VoR.pdf

[3]Kasri, R.A. & Yuniar, A.M. (2021). Determinants of digital zakat payments, op. cit.

الرقمية الحكومية، كنظام «زكاتي» السعودي، تحقق مستوى عاليا من قبول المستخدمين حين تتضمن أطرا ملائمة لبناء الثقة وتيسير الخدمة[1].

ثالثا: النموذج الماليزي — التكامل المؤسسي

يعد النظام الزكوي الماليزي، حتى اليوم، الأكثر اكتمالا على المستوى الدولي؛ والدرس المستخلص منه أن التكنولوجيا وحدها لا تبني منظومة زكوية ناضجة. ما يبنيها هو ثالوث متلازم: إرادة تشريعية حاسمة، وبنية تقنية موثوقة، وثقافة شفافية مؤسسية تترسخ ببطء عبر الزمن[2]. ومن أراد أن يستلهم من هذه التجربة فعليه أن يستلهم الشروط لا النتائج فحسب.

خلاصة المبحث الثالث

يقف النموذج المغربي للزكاة الرقمية عند مفترق طرق حقيقي. وليس هذا تشاؤما، بل توصيف دقيق لوضع انتقالي تتحدد معالمه من خلال الإجابة عن سؤال عملي: هل تتحول الإمكانات المتاحة إلى استراتيجية وطنية، أم تبقى مبادرات متفرقة؟

وما كشفه تشخيص الواقع المؤسسي في المطلب الأول أن التحدي ليس تقنيًّا بالأساس؛ فالبنية الرقمية موجودة، والخدمات المالية الإلكترونية في تنامٍ مستمر. المشكلة هي تعدد الجهات -وزارة الأوقاف، ومؤسسة محمد الخامس للتضامن، وجمعيات المجتمع المدني، والبنوك التشاركية- دون جهة مركزية جامعة أو رؤية مشتركة. وقد أظهرت مصفوفة المقارنة في المطلب الثاني فجوة واسعة بين النموذج المغربي والتجربة الماليزية في المركزية المؤسسية والتكامل التقني والربط مع المنظومة الضريبية؛ والأمر المثير للتأمل هنا أن هذه الفجوة ليست في الإمكانات التقنية، بل في الإرادة التنسيقية.

والفكرة الأبرز مما استخلصه المطلبان الثالث والرابع من تجارب ماليزيا وإندونيسيا والسعودية يمكن اختصارها في جملة واحدة: لا تبنِ المنصة قبل أن تبني الثقة. فالبنوك التشاركية النشطة منذ 2017، والسند الشرعي المجيز للدفع

[1]Bin-Nashwan, S.A. (2022). Toward diffusion of e-Zakat initiatives amid the COVID-19 crisis and beyond, op. cit.

[2]Saad, R.A.J. et al. (2023). Zakat administration reformation..., op. cit.

الإلكتروني، وتقدم الحكومة الرقمية كلها مقومات حقيقية تمثل في مجموعها رصيدا لا ينبغي التفريط فيه، لكن هذا الرصيد وحده لا يكفي.

المبحث الرابع: التحديات والآفاق التطويرية

من التشخيص إلى التحديات؛ هذا هو المنطق الذي يقود من المبحث الثالث إلى هذا المبحث الرابع، إذ يصعب الانتقال مباشرة من التشخيص إلى الحلول دون المرور بتحليل التحديات الفعلية التي تجعل الواقع الزكوي المغربي على ما هو عليه.

والتحديات هنا متعددة المستويات. فالتقنية منها -أمن المعلومات وحماية البيانات والتوافق بين الأنظمة- ربما تكون الأسهل في المعالجة على المدى المتوسط، لأنها مشكلة هندسية لها حلول هندسية. أما التنظيمية والقانونية -وفي مقدمتها غياب إطار تشريعي موحد للمنصات الزكوية الرقمية، فهي أكثر تعقيدا لأنها تستلزم توافقا سياسيا ومؤسسيا لا يتحقق بقرار فردي. وتبقى التحديات الشرعية الفقهية -من زكاة العملات المشفرة إلى إشكالية النية في الدفع الآلي- مجالا مفتوحا للاجتهاد يحتاج إلى فقهاء يتقنون اللغتين: لغة الفقه ولغة التقنية. أما التحديات الاجتماعية والثقافية -الفجوة الرقمية بين الحضر والبادية، ونقص الثقة في المنصات الرقمية- فهي الأكثر حضورا في تفسير الهوة بين الطاقة الزكوية الكامنة والمحصل الفعلي.

لهذه الأسباب مجتمعة، يتوزع هذا المبحث على ثلاثة مطالب: يجمع الأول التحديات التقنية والأمنية والتنظيمية والقانونية، ويجمع الثاني التحديات الشرعية الفقهية والاجتماعية والثقافية، ويستشرف الثالث آفاق التطوير بمرتكزاتها الاستراتيجية الخمسة القابلة للتنفيذ. وهذا المبحث ليس بيانا للإحباط، بل قراءة موضوعية تؤمن بأن التحديات الموصوفة بدقة هي نصف طريق الحل.

المطلب الأول: التحديات التقنية والأمنية والتنظيمية والقانونية

أولا: التحديات التقنية والأمنية

لا يسير تطبيق الرقمنة في منظومة الزكاة المغربية على طريق مفروشة بالورود؛ فثمة جملة من التحديات التقنية المتشابكة، في مقدمتها أمن المعلومات وحماية البيانات الشخصية للمستحقين والمزكين. وقد أبرزت مراجعة الأدبيات

الحديثة أن مخاوف أمن البيانات تشكل أحد أبرز المحددات السلبية لتبنّي الحلول الرقمية الزكوية[1]. ويضاف إلى ذلك تحدي التوافق التقني الذي يستلزم استثمارات في البنية التحتية الوطنية، والهجمات السيبرانية المتصاعدة التي تهدد الثقة في المنصات المالية الرقمية.

ثانيا: التحديات التنظيمية والقانونية

غياب الإطار القانوني الموحد هو الجرح النازف في المنظومة الزكوية الرقمية المغربية؛ فلا توجد حتى الآن معايير قانونية واضحة تربط الإيصال الرقمي ببراءة الذمة، ولا تحدد الجهة المرخص لها بتشغيل هذه المنصات، ولا ترسي آليات مراقبة إدارية فاعلة. ويلاحظ باتانتا في هذا الصدد أن المنظومة التشريعية المغربية، رغم تطورها الملحوظ بعد 2014، لا تزال تعاني من غياب التنسيق بين أبعادها المالية والشرعية والرقمية[2].

المطلب الثاني: التحديات الشرعية الفقهية والاجتماعية والثقافية

أولا: التحديات الشرعية الفقهية

ليس للرقمنة الزكوية أن تُقلع دون خارطة فقهية واضحة؛ إذ تفرز مستجدات تستدعي اجتهادا متجددا ومسؤولا، أبرزها: مسألة اشتراط النية في دفع الزكاة الآلية المجدولة؛ ومسألة التحقق الرقمي من استحقاق المستفيدين؛ ومسألة زكاة العملات المشفرة التي استحوذت على الاهتمام الأكاديمي الأكبر. وقد رصدت دراسة منيزة وآخرين تباين المواقف الفقهية حول هذه الأخيرة، وخلصت إلى أن ثمة مجالا فقهيا لدفع الزكاة من العملات المشفرة المستوفية للاشتراطات الشرعية، وهو ما يطرح بدوره سؤال جاهزية الأطر الفقهية الكلاسيكية للتعامل مع الثورة المالية الرقمية[3].

والحل -في تقديرنا- لا يكمن في انتظار فتوى فردية عابرة، بل في إنشاء هيئة رقابة شرعية رقمية متخصصة تجمع الفقهاء والخبراء التقنيين في فضاء حوار مستمر، وفي إصدار فتاوى جماعية منهجية للمستجدات الزكوية الرقمية.

[1]Fazial, F. et al. (2025). Enhancing Zakat Management Through Digitalization, op. cit.

[2]Battanta, L. (2025). Islamic Finance in Morocco: The Participatory Banking System, op. cit.

[3]Muneeza, A. et al. (2023). Zakat payment from cryptocurrencies and crypto assets, op. cit.

ثانيا: التحديات الاجتماعية والثقافية

ثمة خطأ شائع في النقاشات التقنية، وهو عزل المشكلة التقنية عن سياقها الاجتماعي. فالفجوة الرقمية في المغرب ليست رقمًا في تقرير، بل واقع يعيشه ملايين المواطنين الذين لا يملكون حسابات بنكية ولا هواتف ذكية ولا ثقة كافية في المنصات الرقمية. وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن مخاوف الأمن والخصوصية تشكل عائقا سلوكيا حقيقيا[1]، وأن الثقة في المؤسسة الزكوية شرط لا تغني عنه أي تقنية متطورة؛ بل إن أزمة الثقة في الوكالات الزكوية قد تدفع المزكِين إلى تجاوز المؤسسة والدفع المباشر للفقراء[2].

المطلب الثالث: آفاق تطوير منظومة الزكاة الرقمية في المغرب

استنادا إلى ما سبق تشخيصه وتحليله، يمكن رسم مسار تطويري يقوم على خمسة محاور استراتيجية:

المحور الأول: بناء منظومة تشريعية زكوية رقمية متخصصة، ترسي معايير الحوكمة والشفافية والرقابة الشرعية في الفضاء الرقمي، مستلهمة من التجربة الماليزية المثبَت نجاحها[3].

المحور الثاني: إنشاء منصة وطنية موحّدة للزكاة تجمع كل الجهات الزكوية تحت سقف رقمي واحد، وتدار بحوكمة مشتركة بين الدولة والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية والبنوك التشاركية.

المحور الثالث: ربط المنصة الزكوية ببوابة الخدمات الحكومية ومنظومة بطاقة التعريف الوطنية الرقمية، لتيسير التحقق الآلي وإغلاق باب الاستنساب في الاستهداف.

المحور الرابع: إرساء شراكة استراتيجية مع البنوك التشاركية وشركات التأمين التكافلي المرخصة، وتحويلها إلى الذراع التشغيلي للمنصة الزكوية الرقمية الوطنية.

المحور الخامس: تطوير برامج تثقيف مالي وديني رقمي لمختلف شرائح المجتمع بالشراكة بين وزارة الأوقاف والمجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية والتعليمية — لأن التكنولوجيا بلا ثقافة مصاحبة لها تظل هشة.

---

[1] Bin-Nashwan, S.A. et al. (2021). Does trust in zakat institution enhance entrepreneurs' zakat compliance?, op. cit.

[2] Owoyemi, M.Y. (2020). Zakat management: The crisis of confidence in zakat agencies and the legality of giving zakat directly to the poor. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 11(2), pp. 498–510. https://doi.org/10.1108/JIABR-08-2018-0129

[3] Saad, R.A.J. et al. (2023). Zakat administration reformation..., op. cit.

الشكل رقم (1): الهيكل المقترح للمنظومة الوطنية للزكاة الرقمية في المغرب

المنصة الوطنية الموحّدة للزكاة الرقمية في المغرب		
▼		
التحصيل الرقمي للزكاة	التوزيع والاستهداف	الرقابة الشرعية الرقمية
▼		
• تطبيقات البنوك التشاركية • بوابة رمز الاستجابة السريعة للمساجد • احتساب آلي للنصاب	• استهداف ذكي للمستحقين • تتبّع توزيع الزكاة • دعم المشاريع الإنتاجية	• فتاوى رقمية (المجلس العلمي الأعلى) • معايير AAOIFI • شهادة توافق شرعي
▼		
البنية التقنية التمكينية: البلوكتشين الذكاء الاصطناعي الدفع الرقمي تحليل البيانات		
▼		
الإطار الحوكمي: القانون 103.12 **وزارة الأوقاف** **بنك المغرب** **المجلس العلمي الأعلى**		

المصدر: من إعداد الباحثين.

خاتمة:

لعل أكثر ما تكشفه رحلة هذا البحث أن الرقمنة الزكوية ليست سؤالا تقنيا في المقام الأول؛ هي سؤال عن ثقة مجتمعية وإرادة مؤسسية وفقه مواكب. وفيما يلي أبرز ما خلص إليه البحث:

أولا: النتائج العلمية

1. الأدلة الأكاديمية المتاحة تؤكد بصورة متكررة أن الرقمنة الزكوية ترفع الكفاءة التشغيلية وتوسع قاعدة الامتثال، لكن هذا الأثر لا يتحقق بصورة تلقائية؛ فهو مشروط بالثقة المؤسسية والوعي الزكوي معا.

2. يمتلك المغرب مقومات حقيقية، لكن الإطار التشريعي والمؤسسي القائم لا يزال قاصرا، وهذه ليست ملاحظة تشاؤمية بل نقطة انطلاق لعمل ضروري.

3. البنوك التشاركية المغربية رافعة طبيعية للزكاة الرقمية، لكنها لا تزال تواجه تحديات الاعتماد والانتشار التي رصدتها الدراسات المقارنة.

4. زكاة العملات المشفرة حقل فقهي ناشئ يستدعي الاجتهاد الجماعي المسنَد بالخبرة التقنية، لا الفتوى الفردية العابرة.

5. بناء الثقة المؤسسية الزكوية شرط مسبق لأي تحول رقمي ناجح؛ فالتقنية لا تستطيع وحدها أن تصنع الثقة.

6. التجارب الدولية تثبت أن التوجه نحو الاستثمار الإنتاجي لأموال الزكاة، عوضا عن الاستهلاك الآني، يحقق رافعة اقتصادية حقيقية ومستدامة.

ثانيا: التوصيات

- المشرع المغربي: الإسراع في إصدار تشريع متخصص ينظم العمل الزكوي في الفضاء الرقمي ويرسي معايير الحوكمة والشفافية.

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: إطلاق مبادرة وطنية لبناء منصة رقمية موحدة للزكاة بالتعاون مع البنوك التشاركية والمجتمع المدني والخبراء التقنيين.

- البنوك التشاركية: إدراج خدمات الزكاة الرقمية ضمن عروضها المصرفية الذكية، وتطوير نماذج تمويلية مبتكرة تجمع بين الزكاة والتمويل الإسلامي.

- الباحثون: تكثيف البحث في نوازل الزكاة الرقمية، ولا سيما زكاة العملات المشفرة والأصول الافتراضية وآليات التحقق الرقمي من الأهلية.

- المجلس العلمي الأعلى: إصدار دليل فقهي متخصص في نوازل الزكاة الرقمية يرسي معايير الاجتهاد الجماعي ويوجه المنصات الرقمية.

المصادروالمراجع:

❖ أولا: المراجع العربية

- يوسف القرضاوي، فقه الزكاة: دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، ط. 24، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2000.
- وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج. 3: الزكاة، دار الفكر، دمشق، 2008.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات المجمع في المسائل المالية المعاصرة، منشورات المجمع، جدة، 2022.
- المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، قرار رقم 22/3 بشأن زكاة العملات المشفرة، منشورات المجلس، دبلن، 2021.

❖ ثانيا: الوثائق الرسمية والقوانين والمعايير

- Bank Al-Maghrib. (2014). Loi n° 103-12 relative aux établissements de crédit et organismes assimilés, Dahir n° 1-14-193 du 24 décembre 2014, Rabat. https://www.bkam.ma
- Bank Al-Maghrib. (2018). Circulaire n° 5/W/2017 relative aux conditions d'exercice de l'activité des banques participatives, Rabat: Bank Al-Maghrib.
- AAOIFI. (2017). Shari'ah Standards, Standard No. 35: Zakah. Manama: Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.

ثالثا: المراجع الأجنبية

- Afifah, K., Abu-Hussin, M.F. & Zafar, M.B. (2025). Transforming Islamic social finance: determinants of blockchain technology adoption for zakat payment. Journal of Islamic Accounting and Business Research, ahead-of-print. https://doi.org/10.1108/JIABR-08-2024-0283
- Ahmed, I.T.A. & Zakaria, B.M.S. (2021). Using Blockchain for Managing Zakat Distribution: A Juristic Analytical Study. Al Hikmah International Journal of Islamic Studies and Human Sciences, 4(2), pp. 1–25. https://doi.org/10.46722/hkmh.4.2.21b
- Adraoui, M. & Bazi, M. (2025). The Rise of Participatory Finance in Morocco: Achievements, Challenges and Future Prospects. RMd – Economics, Management & Social Sciences, 2(2), pp. 195–218. https://doi.org/10.23882/emss25183
- Alshater, M.M., Saad, R.A.J., Abd. Wahab, N. & Saba, I. (2021). What do we know about zakat literature? A bibliometric review. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 12(4), pp. 544–563. https://doi.org/10.1108/JIABR-07-2020-0208
- Battanta, L. (2025). Islamic Finance in Morocco: The Participatory Banking System. European Journal of Islamic Finance. https://boa.unimib.it/retrieve/20220f59-40fa-47e2-b5f7-1cb11acdfdeb/Battanta-2025-EJIF-VoR.pdf
- Bin-Nashwan, S.A. (2022). Toward diffusion of e-Zakat initiatives amid the COVID-19 crisis and beyond. Foresight, 24(2), pp. 141–158. https://doi.org/10.1108/FS-08-2020-0082
- Bin-Nashwan, S.A. (2024). Will Muslims integrate an Islamic accounting principle (zakat) into the financial paradigm reshaped by cryptocurrencies? Journal of Financial Reporting and Accounting, ahead-of-print. https://doi.org/10.1108/JFRA-04-2024-0201

- Bin-Nashwan, S.A., Abdul-Jabbar, H. & Aziz, S.A. (2021). Does trust in zakat institution enhance entrepreneurs' zakat compliance? Journal of Islamic Accounting and Business Research, 12(5), pp. 768–790. https://doi.org/10.1108/JIABR-09-2020-0282
- Fazial, F., Ishak, M.M.M., Taher, M.S.I.M. & Ghazali, N. (2025). Enhancing Zakat Management Through Digitalization: A Literature Review on Emerging Technologies and Best Practices. Journal of Management, 10(38), pp. 64–86. https://www.researchgate.net/publication/391510697
- Kasri, R.A. & Yuniar, A.M. (2021). Determinants of digital zakat payments: lessons from Indonesian experience. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 12(3), pp. 362–379. https://doi.org/10.1108/JIABR-08-2020-0258
- Kasri, R.A. & Sosianti, M.W. (2023). Determinants of the intention to pay zakat online: the case of Indonesia. Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, 9(2), pp. 275–294. https://doi.org/10.21098/jimf.v9i2.1664
- Khairi, K.F., Laili, N.H., Sabri, H., Ahmad, A., Pham, V.H. & Tran, M.D. (2023). The development and application of the zakat collection blockchain system. Journal of Governance & Regulation, 12(1), pp. 294–306. https://doi.org/10.22495/jgrv12i1siart9
- Mawardi, I., Widiastuti, T., Al Mustofa, M.U. & Hakimi, F. (2023). Analyzing the impact of productive zakat on the welfare of zakat recipients. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 14(1), pp. 118–140. https://doi.org/10.1108/JIABR-05-2021-0145
- Mouna, R. (2025). Participative Banking in Morocco: History, Impact, and Challenges. International Journal of Research in Economics and Finance, 2(4), pp. 17–30. https://doi.org/10.71420/ijref.v2i4.87
- Muneeza, A., Bin-Nashwan, S.A., Abdel Moshin, M.I., Mohamed, I. & Al-Saadi, A. (2023). Zakat payment from cryptocurrencies and crypto assets. International Journal of Islamic and Middle

Eastern Finance and Management, 16(3), pp. 482–497. https://doi.org/10.1108/IMEFM-12-2021-0487

- Nadir, S. & El Arif, F.Z. (2025). Attractiveness of Participatory Banks in Morocco: Challenges and Perspectives. International Journal of Islamic Finance and Sustainable Development, 17(4), pp. 54–77. https://doi.org/10.55188/ijifsd.v17i4.1165
- Owoyemi, M.Y. (2020). Zakat management: The crisis of confidence in zakat agencies and the legality of giving zakat directly to the poor. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 11(2), pp. 498–510. https://doi.org/10.1108/JIABR-08-2018-0129
- Rafiki, A., Syahrial, H. & Andika, S. (2024). A Review on Digital Zakat Management Research. Information Management and Business Review, 16(3(I)S), pp. 167–174. https://doi.org/10.22610/imbr.v16i3(I)S.4051
- Saad, R.A.J., Ahmi, A., Sawandi, N. & Abdul Aziz, N.M. (2023). Zakat administration reformation towards an effective and efficient zakat revenue generation. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 14(8), pp. 1232–1260. https://doi.org/10.1108/JIABR-05-2021-0151